A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

الجمعية العامة

A/46/PV.72
14 January 1992

ARABIC

JAN 21 1992

UN/DC

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد غـــزال (نائب الرئيس)	(تونس)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٧]

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

91-62017 ٠٠٦٣ن(٩٢)

(ج) تقارير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(هـ) مشاريع القرارات

(و) تقرير اللجنة الخامسة

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي [١٠٢]

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع القرار

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

تنظيم الأعمال

إقرار تعيين الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مذكرة من الأمين العام [١٨ (ي)]

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

بندا جدول الأعمال ٣٧ و ١٠٢ (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/46/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا (A/46/44)

(ج) تقارير الأمين العام (A/46/499 و A/46/507 و A/46/648)

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/46/643)

(هـ) مشاريع القرارات (A/46/L.31 و A/46/L.32 ، ومن A/46/L.40 إلى A/46/L.43)

(و) تقرير اللجنة الخامسة (A/46/770)

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(أ) تقرير الأمين العام (A/46/561)

(ب) مشروع القرار (A/46/L.25)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/46/770)

الرئيس : أود أن أذكّر الممثلين بأن المناقشة حول البندين ٣٧ و ١٠٢ من جدول الاعمال قد اختتمت في الجلسة العامة الرابعة والستين المعقودة في ٥ كانون الاول/ديسمبر .

ومعروض على الجمعية العامة بصدد هذين البندين سبعة مشاريع قرارات صدرت في الوثائق A/46/L.25 و A/46/L.31 و A/46/L.32 و A/46/L.40 و A/46/L.41 و A/46/L.42 و A/46/L.43 .

أعطي الكلمة الآن لممثل السويد الذي يرغب في عرض مشروع القرار A/46/L.40 المعنون "صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا" .

السيد الياسون (السويد) ، رئيس لجنة أمناء صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بوصفي رئيسا للجنة أمناء صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/46/L.40 بالنيابة عن الدول الاعضاء الـ ٣٩ المدرجة أسماؤها في قائمة مقدمي مشروع القرار ، وكذلك بالنيابة عن فرنسا ، وزمبابوي ، والجماهيرية العربية الليبية ، التي أُعرب لها عن غاية امتناني لانضمامها إلى مقدمي مشروع القرار هذا .

إن الصندوق الاستئماني هذا موجود منذ أكثر من ٢٥ عاما . وغرضه إنساني أساسا ، وهو تقديم المساعدة القانونية والغوثية وغير ذلك من المساعدات إلى الاشخاص المضطهدين لمعارضتهم للفصل العنصري . وبذلك ، فإن برنامج الصندوق يدعم في نهاية المطاف سيادة القانون في جنوب افريقيا .

وقد قامت الدول الاعضاء بشكل إجماعي وثابت بدعم الصندوق الاستئماني على مر السنين ، فأسهمت بما يزيد على ٤٠ مليون دولار . وبذلك تكون قد دلّلت على اهتمامها الانساني الحقيقي بضحايا الفصل العنصري ، علاوة على دعمها للتسوية السلمية لمشكلة جنوب افريقيا .

وخلال الفترة التي انقضت منذ أن قمتُ بعرض مشروع القرار بشأن الصندوق الاستئماني في العام الماضي ، حدثت تطورات عديدة في جنوب افريقيا عزّزت آفاق التسوية التفاوضية . فقد تم إلغاء أو تنقيح قوانين الفصل العنصري والامن الرئيسية ، فضلا عن عدد من القوانين والقواعد والانظمة التمييزية والقمعية ، وأفرج عن عدد كبير من السجناء السياسيين . وتم التوصل إلى اتفاق يسمح بإعادة المنفيين واللاجئين السياسيين اختياريا إلى الوطن . وتم التوقيع على اتفاق السلم الوطني بغية التصدي للمسائل الحرجة المتعلقة بالعنف في جنوب افريقيا . وتحدد موعد لعقد مؤتمر من أجل جنوب افريقيا الديمقراطية ، مما يشير إلى بدء مفاوضات مضمونية تستند إلى قاعدة عريضة وتستهدف إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية واللاعنصرية .

هذه التطورات الإيجابية ينبغي الترحيب بها حقا . ومع ذلك فإن لجنة أمناء الصندوق لا تزال تشعر بقلق إزاء استمرار وجود عدد من القوانين والانظمة التمييزية والقمعية . وعلاوة على ذلك ، فإنها يساورها القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن سجناء سياسيين ما زالوا محتجزين ، بالإضافة إلى أن قضايا ذات دوافع سياسية كانت موضع محاكمة في عام ١٩٩١ .

وفي رأيي أنه من الامور ذات الدلالة المضمونية والرمزية على حد سواء أن يستمر تقديم المساعدة الإنسانية والقانونية والفوشية ما دام السجناء السياسيون محبوسين في الزنزانات ، ومادامت التشريعات التعسفية والقمعية تطبق للقبض على مناوئي الفصل العنصري واحتجازهم . وفي هذا الصدد ، يقدم تقرير الأمين العام (A/46/507) عرضا لأنشطة الصندوق الاستئماني منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة .

وبموجب مشروع القرار المعروض على الاعضاء تحيط الجمعية علما على النحو الواجب بالتغيّرات التي تحدث في جنوب افريقيا . كما تعترف بضرورة تقديم المساعدة الإنسانية والقانونية والتعليمية المستمرة من أجل التخفيف من محنة الأشخاص المتضررين من التشريعات التمييزية في جنوب افريقيا . وهذه المساعدات مطلوبة أيضا لتيسير إعادة دمج السجناء السياسيين المفرج عنهم والمنفيين العائدين في مجتمع جنوب افريقيا .

وعلاوة على ذلك ، تؤيد الجمعية العامة في مشروع القرار قيام الصندوق الاستئماني بتقديم المساعدة للأعمال المضطلع بها في الميدان القانوني بهدف ضمان التنفيذ الفعّال للتشريعات التي تلغي قوانين الفصل العنصري الرئيسية ، وتعالج الآثار الضارة المستمرة لتلك القوانين ، وتشجع زيادة الثقة في سيادة القانون في جنوب افريقيا . وعلى ذلك ، فإن الجمعية العامة تدعو إلى تقديم تبرعات سخية إلى الصندوق الاستئماني وإلى المنظمات التطوعية التي تشترك في تقديم مساعدات إنسانية وقانونية في المجالات التي ذكرتُها توّا .

ختاما أود أن أقول إنه يحدونا الأمل في أن ترقى الدول الأعضاء إلى مستوى التزاماتها وإلى توقعات ضحايا الفصل العنصري العديدين . ويمكننا أن نحقق ذلك باعتماد مشروع القرار A/46/L.40 دون تصويت . وبذلك فإنه يمكننا أن نسهم بشكل فعّال في هذا الجهد الإنساني الدولي الهام ، دعما لمن يقفون دفاعا عن الحرية ، وحقوق الإنسان الأساسية ، والعدالة ، والمساواة لجميع سكان جنوب افريقيا . وسيكون هذا حقا عملا من أعمال التضامن وإسهاما ملموسا في بناء جنوب افريقيا جديدة خالية من الفصل العنصري .

الرئيس : أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري السيد إبراهيم غمبري ممثل نيجيريا ، الذي يريد عرض أربعة مشاريع قرارات هي : مشروع القرار A/46/L.32 المعنون "الجهود الدولية للقضاء تماما على الفصل العنصري ، ولمناصرة إقامة دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا" ؛ ومشروع القرار A/46/L.41 المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" ؛ ومشروع القرار A/46/L.42 المعنون "التعاون العسكري وغيره من التعاون مع جنوب افريقيا" ؛ ومشروع القرار A/46/L.43 المعنون "العلاقات بين جنوب افريقيا وإسرائيل" .

السيد غمبري (نيجيريا) ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد أن انتهينا من المناقشة بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال حان الوقت الآن لكي نطبق الآراء ، التي تم الإعراب عنها ببلاغة في هذه القاعة ، على العملية السياسية الجارية في جنوب افريقيا .

خلال الملاحظات الاستهلالية التي أدليتُ بها في بداية هذه المناقشة ، حثثت أعضاء هذه الجمعية العامة على أن يضعوا في اعتبارهم مقصدنا المشترك ومسعانا الجماعي ، وهو الاستئصال السريع للفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا غير العنصرية والديمقراطية بالوسائل السلمية . وبعد أن استمعتُ إلى شتى الكلمات التي ألقيت هنا فإني على اقتناع بأن وحدة المقصد التي استرشدنا بها في عملنا على مدى العامين السابقين مازالت قوية كما كانت دائما .

(السيد غمبري ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري)

وأرى من واجبي ومسؤوليتي ، بوصفي رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، أن أقوم صباح اليوم بعرض مشاريع القرارات الاربعة التالية : مشروع القرار A/46/L.32 المعنون "الجهود الدولية للقضاء تماما على الفصل العنصري ، ولمناصرة إقامة دولة موحّدة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا" ؛ ومشروع القرار A/46/L.41 المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" ؛ ومشروع القرار A/46/L.42 المعنون "التعاون العسكري وغيره من التعاون مع جنوب افريقيا" ؛ وأخيرا مشروع القرار A/46/L.43 المعنون "العلاقات بين جنوب افريقيا وإسرائيل" .

ولما كانت مشاريع القرارات المعروضة عليكم موجزة ولأنها تحدد الاعمال المطلوب أن تقوم بها السلطات في جنوب افريقيا وشعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي لقيام جنوب افريقيا غير عنصرية ، فإنني لا أحتاج للإسهاب في بيان محتوياتها بقصد شرحها أو تبريرها .

أود أن أُعرب عن امتناننا لما بذلته الدول الاعضاء من جهود دؤوبة خلال المشاورات لتيسير التوصل إلى نص نهائي لمشروع القرار A/46/L.32 . ويوضح النص ، بإيجاز وبالوقائع ، الحالة والظروف السياسية السائدة حاليا في جنوب افريقيا . ثانيا ، يكشف النص عن معتقدات وآراء الدول الاعضاء التي عبروا عنها خلال المناقشة التي خُتمت توا . ثالثا ، يضع النص في الاعتبار ، وربما كان هذا هو الاهم ، الاحكام الواردة في إعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري وضرورة أن تواصل الجمعية العامة إعطاء قوة دفع لتنفيذ أحكام الإعلان التي لا تزال معلقة تنفيذا كاملا وفوريا . وختاما ، فإنه يوفر مبادئ توجيهية لانشطة منظومة الامم المتحدة في جنوب افريقيا ويرجو من الامين العام مواصلة ضمان التنسيق فيما يتصل بمنظومة الامم المتحدة وإعداد المبادرات اللازمة لتسهيل جميع الجهود المؤدية إلى الاستئصال السلمي للفصل العنصري .

وقد اتفقنا أيضا على أنه يجب على المجتمع الدولي الإبقاء على الضغط اللازم على جنوب افريقيا وتقديم المساعدة إلى القوى الديمقراطية والقطاعات المغبونة في المجتمع بغية تشجيع العملية السلمية الجارية خلال هذه الفترة الانتقالية الحاسمة . وأرى أن مشروع القرار الجامع يضطلع بذلك بطريقة متوازنة وبنّاءة .

ويمثل مشروع القرار الجامع بنصّه المعروض على الجمعية العامة ، توافقا للآراء تم التوصل إليه بصعوبة ، وهو يشمل جميع النواحي العملية للتطورات في جنوب افريقيا . ولم يكن من المستطاع بلوغ توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا لولا المشاركة النشطة والبنّاءة لكل المجموعات الإقليمية وكذلك للمؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا . وربما كان أفضل وصف للجو الذي ساد عملنا ، هو ما قاله السفير جوناثان مور ، ممثل الولايات المتحدة ، خلال المناقشة من أن ،

"الروح التعاونية التي أُبديت في المشاورات بشأن مشاريع قرارات الجمعية العامة لهذا العام ، ولا سيما مشروع القرار الجامع المتعلق بالجهود الدولية الرامية إلى إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية ـ تكشف عن مناخ دولي بنّاء بدرجة متزايدة من شأنه مواصلة دفع عملية التغيير الجارية في جنوب افريقيا" . (A/46/PV.60 ، الصفحة ١٠٢) .

وإني أتفق تماما مع هذا الرأي وانتهز هذه الفرصة لاشكر السفير مور لإسهامه الموضوعي للغاية في تعزيز هذه الروح التعاونية . وأعرب عن امتناني الصادق أيضا لجميع الوفود التي لم تدخر وقتا أو جهدا في وضع نص يجسد موقف التوافق الذي يتخذه المجتمع الدولي إزاء جنوب افريقيا . ولذلك ، فإنني أوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار A/46/L.32 بتوافق الآراء .

إن نص مشروع القرار A/46/L.41 ، "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" ، يُجدِّد كل عام ولاية اللجنة الخاصة ويوفر التوجيه لأعمالها السنوية . ويُظهر النص النهج المتفق عليه في مشروع القرار الجامع والذي ما برحت اللجنة الخاصة تدعو إليه على نحو متزايد على مدار العام الماضي ، وأقصد المزج الحكيم بين الضغط المتواصل على سلطات جنوب افريقيا ومساعدة القطاعات المغبونة في مجتمع جنوب افريقيا . وستكون هذه هي المبادئ التوجيهية الرئيسية للجنة في الشهور الاثني عشر المقبلة . ونعتقد أن هذا النهج يعبر عن آراء جميع الأعضاء في الجمعية العامة .

وفي هذا العام نركز الانتباه بوجه خاص على مسألة المساعدة لأن العملية السياسية الجارية في جنوب افريقيا تستلزم أن نبدي التشجيع كما نقدم المساعدة إلى القوى الديمقراطية والقطاعات المغبونة في مجتمع جنوب افريقيا . وسيؤكد برنامج عملنا على تنفيذ اتفاق السلم والمسائل الدستورية والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وعدد من المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الحادة التي اعتبرها الأمين العام عقبات محتملة في سبيل المفاوضات وعملية التغيير بأكملها في الواقع . وسيؤكد البرنامج على تقديم المساعدة التعليمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي وسيشمل عقد اجتماعات مع مواطنين من جنوب افريقيا تتفاوت كثيرا

انتماءاتهم السياسية وتتعلق بمسائل تعتبر معززة للعملية السياسية الجارية وتعطي قوة دافعة لها .

وستعتبر اللجنة الخاصة أنها قد أدت مهمتها ، وأضيف إلى ذلك أنها أدت مهمتها على نحو جيد ، بمجرد إقرار دستور جديد ديمقراطي وغير عنصري في جنوب افريقيا . وقد كان هذا هو هدفنا المشترك خلال هذه الأعوام الطوال من الكفاح وسيظل هدفا لنا . وهناك عناصر أخرى في الأمم المتحدة ، على المستوى السياسي والمستوى التقني معا ، تتمتع بالخبرة الفنية والموارد اللازمة لإقامة علاقات عادية مع جنوب افريقيا بمجرد توفر ظروف ديمقراطية في ذلك البلد على نحو يرضي الجمعية العامة .

وقد أُعد مشروع القرار بصفة أولية بقصد اعتماده أيضا بتوافق الآراء . وتمت الموافقة على مشروع القرار المتعلق بالموضوع ذاته في العامين الأخيرين دون الإدلاء بأي أصوات معارضة . وعندما قدمت اللجنة الخاصة مشروع النص الذي أعدته خلال مفاوضاتنا غير الرسمية طُلبتْ من عدة وفود إبداء تعليقات تمكنها من تغيير موقفها من الامتناع في العام الماضي إلى التأييد في هذا العام . وأدلت بعض الدول الأعضاء بتعليقات وعدّلنا النص تبعا لذلك . وأود أن أشكرها لما قدمته من مقترحات بنّاءة .

وأعتقد أن النهج الإيجابي للجنة الخاصة ، الذي أيده مركز مناهضة الفصل العنصري ببراعة ، يستحق التقدير والتشجيع . وافترض أن كل من يراعي مصالح أهالي جنوب افريقيا أجمعين وكل من عملوا في الماضي لكي يصوغوا معا توافق الآراء التاريخي الذي يظهر في إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ، سيتمكنون من تأييد مشروع القرار هذا أيضا .

ويتناول مشروع القرار الثالث A/46/L.42 ، مسألة التعاون العسكري وغيره من أشكال التعاون مع جنوب افريقيا . فالميدان العسكري مجال واحد تمكن المجتمع الدولي بشأنه من التوصل إلى قرار إجماعي يقضي بفرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا عن طريق قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) . وكما ينص مشروع القرار الجامع المتفق عليه ، فإن الظروف السائدة في جنوب افريقيا لا تزال على نحو لا يبرر أي خروج عن هذه التدابير .

وتظل المحافظة على التدابير المالية الحالية ، خاصة ما يتصل منها بعدم تقديم أي قروض أو ائتمانات لجنوب افريقيا ما لم تقترح غير ذلك السلطة التي قد تنشأ عن طريق ترتيبات انتقالية متفق عليها ، أداة حيوية أخرى للمجتمع الدولي فيما يبذله من جهود لتشجيع حدوث تطورات إيجابية في ذلك البلد . وفي مشروع القرار هذا ، ستؤكد الجمعية العامة من جديد أن يكف كل من تعاون عسكريا مع جنوب افريقيا عن القيام بذلك في الحال حتى تقوم حكومة ديمقراطية في جنوب افريقيا .

وختاما ، فإن مشروع القرار A/46/L.43 ، كنتيجة منطقية لطلب الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين ، يتناول العلاقات بين جنوب افريقيا وإسرائيل . وينبثق مشروع القرار من العلاقة الخاصة بين هاتين الدولتين ، وهي علاقة لا تزال تُسوِّغ اهتمام الجمعية العامة .

وإني إذ أدعو الاعضاء إلى التصويت لصالح مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة ، فإني أحثها على وضع مسألتين في الاعتبار . الاولى ، لا يوجد شك في أن الضغط الدولي الذي تمارسه بعض الحكومات وفرادى المواطنين والمنظمات كان له ، ولايزال ، تأثير كبير على التطورات في جنوب افريقيا .

ثانيا ، يتحتم على المجتمع الدولي ويناط به أن يمنح تأييده بالكامل وبشكل متضافر للعملية الهشة والدقيقة الجارية الآن في جنوب افريقيا ، وذلك من خلال ممارسة الضغط على سلطات جنوب افريقيا وفقا لنهج مرحلي يتناسب مع التطورات داخل ذلك البلد . وبغية كفالة بلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة الذي نحن جميعا طرف فيه ، على وجه السرعة وعلى نحو سلمي ، فإنني أحث أعضاء المجتمع الدولي على أخذ مسألة تقديم المساعدة لمعارضي الفصل العنصري وكذا لفصائل المعوزين في مجتمع جنوب افريقيا بما هي جديرة به من جدية والتزام .

ولا يسع المرء إلاّ أن يؤكد على الدور الحيوي المتعين على المجتمع الدولي الاضطلاع به تعزيزا للعملية الرامية إلى تحقيق ديمقراطية لا عنصرية في جنوب افريقيا . والتصويت لصالح مشاريع القرارات المطروحة اليوم على الجمعية العامة سيكون أبلغ دليل على التزام أعضائها بإعطاء أهداف الجمعية المعلنة مضمونا عمليا - هو إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية .

الرئيس : أعطي الكلمة الآن لممثلة الكويت التي ستعرض مشروع القرار A/46/L.31 المعنون "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" .

السيدة الملا (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم أعضاء الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا ، يشرفني أن أعرض مشروع القرار المتعلق بالحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا ، والوارد في الوثيقة A/46/L.31 . درج الفريق الحكومي الدولي على إعداد تقريره ومشروع القرار الخاص بهذا الموضوع كل عام استنادا إلى توافق الآراء حتى أن هذا الأمر غدا بمثابة تقليد لديه . ويشترك في تقديم النص المطروح الآن جميع أعضاء الفريق وهم : اندونيسيا ، أوكرانيا ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، كوبا ، النرويج ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الكويت . وانضم إلى الفريق كمقدمين لمشروع القرار A/46/L.31 كل من جمهورية إيران الإسلامية والجماهيرية العربية الليبية وفنزويلا .

لقد تابع الفريق عن كثب على امتداد عام الحالة في جنوب افريقيا واستمد التشجيع من عدد من التطورات الايجابية في ذلك البلد . وبالتالي فإن مشروع القرار لا يوصي هذا العام بتوسيع نطاق الحظر المفروض أو بتغيير طبيعته القانونية . والدليل على ذلك أن الإشارة إلى الجزاءات الالزامية المقررة من قبل مجلس الامن صيغت بحيث تنعكس فيها النظرة المفاهيمية بدلا من النهج الآمر . ومراعاة ، أيضا ، لرد فعل الدول إزاء تلك التطورات ، امتنع مقدمو مشروع القرار عن الإشارة إلى التدابير الاخرى المفروضة من قبل المجتمع الدولي .

بيد أن مشروع القرار يعكس في الفقرة ٣ من الديباجة اقتناع الفريق بأنه لايزال من الضروري ممارسة الضغط على جنوب افريقيا في سبيل القضاء على الفصل العنصري من خلال المفاوضات وبأن الحظر النفطي يشكل مساهمة هامة في هذا الصدد ، وينبغي الحفاظ عليه إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها في ذلك البلد مع أخذ أهداف إعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري في الاعتبار ، ومنها مثلا اعتماد دستور غير عنصري وديمقراطي من أجل جنوب افريقيا حرة .

ولقد كرر ، مؤخرا ، السيد مانديلا زعيم المؤتمر الوطني الافريقي والسيد ماكهويتو زعيم مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا نداءيهما إلى الجمعية العامة بالإبقاء على الحظر النفطي إلى أن يعتمد في جنوب افريقيا دستور لاعنصري وديمقراطي .

وتحيط الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار علما بتقرير الفريق وتؤيد توصياته الواردة في الفقرة ٦٩ من تقريره . وتطلب الفقرة ٢ من جميع الدول ، إذا لم تكن قد قامت بذلك بعد ، اعتماد مواصلة أو انفاذ التدابير الفعّالة لحظر توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا وذلك من خلال عدد من التدابير المحددة . ولقد اختصرت الإشارة إلى تلك التدابير في النص قدر الإمكان وقُصرت على القطاع النفطي .

وتثني الفقرة ٣ على الدول الاعضاء لنظرها في مشروع القانون النموذجي المرفق بتقرير الفريق للعام الماضي ، وتوصيها بالكفاح لتحقيق حظر نفطي فعّال من خلال اعتماد المبادئ العامة للقانون النموذجي في إطار الممارسات القانونية لكل منها .

وثمة تغيير طفيف في صياغة الفقرة ٣ من النص المطروح على الجمعية العامة تجدر الإشارة إليه وهو وجوب إيراد لفظة "مبدأ" في صيغة الجمع .

ويود الفريق أن يعرب عن تقديره لجميع الدول الأعضاء التي تعاونت معه في أداء دوره الاستقصائي . كما أنه يعرب عن تقديره للمنظمات غير الحكومية التي تعاونت معه في النهوض بدوره في مجال الرصد .

وأخيرا ، فإن مقدمي مشروع القرار يزكون بقوة نصهم لدى أعضاء الجمعية العامة .

الرئيس : أود أن أذكر الأعضاء بأن مشروع القرار A/46/L.25 المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، قد عرض في الجلسة العامة الـ ٥٨ المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر .

تنظيم الأعمال

الرئيس : قبل أن ننتقل إلى النظر في مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة ، أود أن أحيط الأعضاء علما بأنه مثلما سبق الإعلان عنه ، سيجري الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الاختياريين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الساعة العاشرة من صباح الاثنين ١٦ كانون الأول/ديسمبر . وسأكون في مقعد الرئاسة في الوقت المحدد بالضبط وأعتزم أن أبدأ الجلسة في الموعد المقرر .

لكي يسير الاحتفال بهذه الذكرى على ما يرام ، فإنني أرجو التعاون والتفهم من جميع الدول الأعضاء التي أبدتها رغبتها في الكلام بهذه المناسبة بصفتها الذاتية لأنه نظرا لضيق الوقت فإنه يتعين أن تقتصر قائمة المتكلمين على المتكلمين الذين يمثلون المجموعات الاقليمية جريا على الممارسة المتبعة في الاحتفالات التذكارية . كما آمل وأتوقع ألاّ تتجاوز البيانات بهذه المناسبة خمس دقائق وأكرر خمس دقائق . وأفهم أنه قد قدم مشروع القرار A/46/L.48 كي تعتمده الجمعية العامة في هذه الجلسة التذكارية .

وكما أُعلِنَ البارحة ، ستنظر الجمعية بعد الاحتفال في البند ٣٥ من جدول الاعمال ، "الحالة في الشرق الاوسط" بهدف البت في مشاريع القرارات : A/46/L.49 ، A/46/L.50 و A/46/51 .

وأخيرا ستنظر الجمعية عصر الاثنين في تقارير اللجنة الثالثة المتعلقة ببنود جدول الاعمال ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ (أ) و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ١٣ .

البندان ٣٧ و ١٠٢ من جدول الاعمال

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/46/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل المنتجات النفطية والبترولية إلى جنوب افريقيا (A/46/44)

(ج) تقارير الامين العام (A/46/499 و A/46/507 و A/46/648)

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/46/643)

(هـ) مشاريع قرارات (A/46/L.31 و A/46/L.32 و A/46/L.40 إلى L.43)

(و) تقرير اللجنة الخامسة (A/46/770)

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(أ) تقرير الامين العام (A/46/561)

(ب) مشروع قرار (A/46/L.25)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/46/770)

الرئيس : سأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت على أي من مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية أو عليها جميعا .

وأود أن أذكّر بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ يقتصر تعليل التصويت على عشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها . كما ستتاح للممثلين أيضا فرصة لتعليل تصويتهم بعد انتهاء التصويت على جميع مشاريع القرارات .

السيد فان دير لوغت (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : خلال المناقشة المتعلقة بالفصل العنصري ، ذكرت المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، التي أتشرف بالتكلم نيابة عنها ، أن هذه اللحظة تمثل فرصة تاريخية لشعب جنوب افريقيا . ونحن نعتقد أن من الأهمية بمكان أن يبعث المجتمع الدولي برسالة واضحة لتشجيع الأطراف المشاركة وتأييدها وهي تستعد للمؤتمر المعني بإنشاء جنوب افريقيا ديمقراطية .

ومما يسعدنا أنه تسنى ، بعد مشاورات ومفاوضات بين مختلف المجموعات الإقليمية وجهود تنسيقية محمودة بذلها رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، اعتماد مشروع القرار المعنون "الجهود الدولية للقضاء تماما على الفصل العنصري ولمناصرة إقامة دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا" بتوافق الآراء . وتقدر الدول الاثنتا عشرة كل التقدير ما قام به رئيس اللجنة الخاصة سعيا إلى تكليل هذه المفاوضات بالنجاح .

كما ترحب الدول الاثنتا عشرة بالمشاورات المتعلقة ببعض النصوص الأخرى ، وتلاحظ أن هذه المشاورات أسفرت عن تحسينات . إلاّ أن بعض المشاريع لا تزال تتضمن لغة وإشارات لا يمكن للدول الاثنتي عشرة أن تتبناها . وعلى سبيل المثال ، ترى هذه الدول أن الحاجة تدعو إلى مراعاة تقسيم الاختصاصات فيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ، على النحو المرتأى في الميثاق ، مراعاة تامة . كما تعتقد الدول الاثنتا عشرة أنه ليس من مصلحة أحد توجيه الاهانات بصورة تعسفية أو انتقائية أو غير مبررة . وعلاوة على ذلك ، فإننا نرى بوضوح عددا من المشكلات الخاصة بالميزانية .

وبالمثل ، لا نرى أن من المفيد أو المعقول اقتراح أي تشديد للتدابير القائمة ضد جنوب افريقيا . وفيما يتعلق بالتدابير القائمة - ونحن قد تناولنا مشاريع القرارات على ذلك الضوء - ذكرت الدول الاثنتا عشرة بوضوح أنها سترصد الحالة في الفترة المقبلة رصدا دقيقا وستقرر ، استنادا إلى التطورات الحادثة في عملية الاصلاح ، ما إذا كان من المناسب إدخال تعديل آخر على برامجنا المؤلفة من تدابير تقييدية وايجابية .

ونحن نعتقد أن من المهم للمجتمع الدولي ، وللأمم المتحدة بوجه خاص ، أن
ؤيدا بكل الوسائل الممكنة العملية الجارية حاليا في جنوب افريقيا ونرحب بما
نطوي عليه مشروع القرار الرئيسي المطروح أمامنا من تطلع إلى دور للأمم المتحدة
وكالاتها في جنوب افريقيا يكون أكثر فعالية وايجابية . وقد بينت الدول الاثنتا
شرة بوضوح أنه ينبغي للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة للمعاونة على إقامة
نوب افريقيا جديدة - في الميادين الاجتماعية الاقتصادية مثلا - أن تدخل ضمن مسؤولية
جهزة الأمم المتحدة المناسبة . ولا بد أن أضيف إلى ذلك ، بالطبع ، أن الدول الاثنتي
شرة تفسر دور اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على ضوء ذلك . وأضيف إلى ذلك
ن هذه الدول تحيط علما باهتمام ، في هذا الصدد ، بما أدلى به السفير غمبري من
لاحظات في البيان الذي ألقاه اليوم .

ولم تبخل الدول الاثنتا عشرة ، ولن تبخل ، بأي جهد للاسهام في تحقيق الهدف
لمتمثل في إرسال إشارة تشجيع وأمل لأبناء جنوب افريقيا أجمعين ، وهي إشارة تستمر
ي تعزيز الثقة بمستقبلهم المشترك وعزمهم على المضي قدما لإقامة مجتمع جديد يقوم
لى تمتع الجميع بالكرامة والحقوق المتساوية .

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ن المملكة المتحدة توافق على كل ما جاء في البيان الذي أدلى به توا ممثل هولندا
لدائم بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية . لكنني أود أن أضيف بضع
قاط ، من منطلق قطري ، بشأن مشاريع القرارات المطروحة أمامنا* .

سننضم إلى توافق الآراء فيما يتعلق بمشروع القرار A/46/L.32 ويسعدنا مرة
أخرى أن يتسنى للجمعية العامة أن تجمع الرأي على مشروع القرار الرئيسي المندرج
تحت هذا البند ، ونحن نكن تقديرا بالغا للجهود التي بذلها في هذا الصدد السفير
غمبري . ولكننا كنا نود لو رحبت الجمعية العامة بالمؤتمر المقبل المعني بإقامة

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غزال (تونس) .

جنوب افريقيا ديمقراطية ، الذي شدد السيد مانديلا على أهميته في بيانه الملقى خلال المناقشة يوم ٣ كانون الاول/ديسمبر ، وكنا نود لو أعربت عن تأييدها التام له .

ويسرنا أن تنظر الجمعية الآن فيما يمكن للامم المتحدة ووكالاتها عمله للمعاونة على بناء اقتصاد جنوب افريقيا من جديد ، لا سيما في مجالات حيوية مثل الاسكان والتعليم . ولدى المملكة المتحدة برنامج معونة ثنائي كبير جدا يستهدف معاونة أبناء جنوب افريقيا المتضررين ، وذلك بالتركيز على هذين المجالين . وهناك بلدان أخرى عديدة تفعل الشيء نفسه . ونرى من غرائب الامور أن يشجع مشروع القرار هذا المجتمع الدولي على بذل هذه الجهود من ناحية ، بينما يطلب من الامم المتحدة ألاّ تتصرف ، من ناحية أخرى ، إلاّ في الوقت المناسب . إن الوقت المناسب هو الآن . ومن الواضح أن قابلية أية تسوية سياسية في جنوب افريقيا للبقاء سيتهددها الخطر إذا لم تعالج المشكلات الاجتماعية الاقتصادية الضخمة التي تعانيها جنوب افريقيا ، وهذا ما قاله السيد مانديلا في الجمعية العامة في الاسبوع الماضي .

وستمتنع المملكة المتحدة عن التصويت على مشروع القرار A/46/L.41 المتعلق ببرنامج أعمال اللجنة الخاصة ، حتى على الرغم من عدم موافقتنا على عناصر وردت في تقرير اللجنة الخاصة ، ونحن سنمتنع عن التصويت على غرار ما فعلنا في السنوات السابقة بشأن نصوص مماثلة . وبالإضافة إلى المشكلات التي حدت بنا إلى الامتناع عن التصويت في السنوات السابقة على مشاريع القرارات المتعلقة بهذا الموضوع ، ومن بينها مسائل تتعلق بمبادئ خاصة بالميزانية ، فنحن لا نرحب باللغة الجديدة التي توصي بأن اللجنة الخاصة تلتمس التوسع في دورها .

وسيصوت وفدي معارضا مشروع القرار A/46/L.42 المتعلق بالتعاون العسكري وغيره من التعاون مع جنوب افريقيا . فنحن نعترض ، مثلما اعترضنا في السنة الماضية ، على لغة مشروع القرار هذا التي تستهدف التشكيك في مجلس الامن ، الذي يتحمل مسؤولية الحفاظ على حظر توريد الاسلحة ، وهذه مسؤوليته وستظل كذلك . كما أننا نعترض على الفقرة التي تتناول الجزاءات المالية ، وهي فقرة تتعارض كثيرا مع ما يحتاجه ضحايا المشكلات الاجتماعية الاقتصادية القائمة في جنوب افريقيا .

وستصوت المملكة المتحدة ضد مشروع القرار A/46/L.31 المتعلق بالحظر النفطي . فنحن لا نعترف بالحظر النفطي الذي تفرضه الأمم المتحدة على جنوب افريقيا لا نتعاون مع الفريق الحكومي الدولي .

أخيرا ، سينضم وفدي مثلما فعل في السنوات الماضية ، إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا - مشروع القرار A/46/L.40 . إلاّ أنني أود أن أضيف إننا لا نؤمن بأن الإشارة إلى المحاكمات العديدة التي قامت وراءها دوافع سياسية في سنة ١٩٩١ كانت صحيحة .